Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هي في الذهن كالمعدوم، وإذا كان كذلك **فالاعتبار فيها** بما وقع في الخارج»[12].
فهذا النص يبين أن الأمور الذهنية لا يتعلق بها شيء، وإنما الأمور «**الظاهراتية**» إن صح التعبير هي التي تضع اليد على الفروق. إذ يجب الانطلاق من الصفات المميزة للأشخاص بعضم من بعض، وللأشياء بعضها من بعض للصعود بها إلى التشخص فإلى التخصص فإلى الماهية المعقولة. وهكذا، فإن ما يدركه الإنسان بحواسه هو أساس التصنيف فالتنويع فالتجنيس إذ الاعتبار بما وقع في الخارج. كما أن هذا النص يبين كيف يستطيع الباحث أن يربط بين مجالات مختلفة كالربط بين «الإنسان» و«الصلاة» عن طريق المماثلة والمشابهة، سواء أكانت المماثلة والمشابهة منصوصاً عليهما أو مستنبطتين. وقد كان الشاطبي واعياً بهذه الآليات، لذلك، قال: «والبحث في هذه المسألة يتشعب ويبنى عليه مسائل فقهية»[13]، لأنه كما شعبت الظواهر الطبيعية يمكن أن تشعب وتبنى المسائل الفقهية، إذ يمكن رصد مقومات فعل أو سلوك ثم مقايسته بمقومات فعل أو سلوك آخر، بناء على المماثلة والمشابهة، فإذا لم تكن المماثلة والمشابهة منصوصاً عَليهِمَا فقد تستنبطان، أي تضاف بعض الصفات إلى الملحق ليلتحق بأصل وبهذه العملية يمكن بناء أجناس.

3 ـ نظرية التجنيس وتجنيس الأفعال:

كما استثمر الشاطبي نظرية التعريف لبناء المسائل الفقهية فإنه استثمر نظرية التجنيس حتى يربط بين المسائل الفقهية، والأحكام الشرعية، فإذا ما صح إدخال الصِّنْف والنوع ضمن الجنس، فإن الصنف والنوع يشمله الحكم الذي يخضع له الجنس، لأن الأصناف والأنواع مرتبطة بما فوقها إلى الجنس الأعلى، فالأنواع والأصناف تنتمي إلى الكلية وتقتضيها. لتبيان هذا الترابط والتعالق نسوق المثالين التاليين:

إن ما نقل عن الرسول (ص) من أقوال وأفعال هو كلي أو جنس منه تتفرع أنواع وأصناف من أقوال وأفعال أخرى، إذ بدون ذلك الجنس الأعلى فإنه لا يصح وجود تلك الأنواع وهاتيك الأصناف. ولعل هذا ما عناه الشاطبي في قوله: «كل ما نقل عن الأولياء أو العلماء أو ينقل إلى يوم القيامة من الأحوال والخوارق والعلوم والفهوم وغيرها فهي أفراد وجزئيات داخلة تحت كليات ما نقل عن الرسول (ص). غير أن

(12) ما تقدم، (ج 3، ص 38).
(13) ما تقدم، (ج 3، ص 39).